World Maronite Union

الاتحاد الماروني العالم

مكتب الأعلام

الاتحاد الماروني يرد على الحريري: مسيحيو لبنان سبب وجوده

واشنطن في ١٢ آذار ٢٠٠٢

أصدر الاتحاد الماروني العالمي (WMU) بيانا رد فيه على تصريح رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري حول عدم مشاركة المسيحيين في الدورة الاقتصادية اللبنانية خلال التسعينات. وجاء في البيان الذي وقعه رئيس الاتحاد، الشيخ سامي الخوري وأمين عام الاتحاد الدكتور وليد فارس ما يلي:

إن ما جاء على لسان رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية السيد رفيق الحريري من إتهام المسيحيين في لبنان بعدم المساهمة الاقتصادية في النظام اللبناني مما أدى الى الانهيار الحالي، إنما يكشف حقيقة نوايا الفئلت المسيطرة على لبنان منذ بداية التسعينات. إن الاتحاد الماروني العالمي، المؤتمن على الخط القومي اللبناني المسيحي والماروني لدى الانتشار، وإزاء انكشاف الموقف الحقيقي تجاه الشعب المسيحي في لبنان يعلن ما يلي:

إن الوجود المسيحي والماروني اللبناني هو في أساس إنوجاد الكيان اللبناني الحديث الذي انبثقت عنه الجمهورية اللبنانية الحالية. فلو لم يقاوم موارنة ومسيحيي جبل لبنان طيلة ١٣ قرنا مختلف الفتوحات والإمبراطوريات لكان لبنان ولاية من سلطنة أو جزء من وطن آخر. فلنذكر من يجب ان يتذكّر بان لبنان الكبير قام على أكتاف المسيحيين والدروز. إن الجمهورية اللبنانية، بحدودها الدولية ومؤسساتها الدستورية قد قامت على أساس ميثاق وطني ما بين فريقين قوميين أساسيين اتفقا على بناء دولة ديموقراطية تعددية. وقد تخلى المسيحيون عن الوطن القومي المسيحي والحماية الفرنسية بمقابل تخلي المسلمين عن الوحدة مع سوريا. لذا فالوجود المسيحي في لبنان، هو كالوجود المسلم، أساسي في قيام واستمرار الدولة. وبغض النظر عن تبدل الأرقام صعودا او نزولا، فالبلاد هي تعددية تقوم على الاعتراف المتوازن المتبادل. من هنا فالموارنة والمسيحيين ليسوا مجموعة من درجة ثانية في إطار دولة إسلامية أوسع. فكما ان المسلمين هم شركاء أساسيين، فالمسيحيين هم الشريك الآخر الأساسي. وإن تبدلّت ميازين القوى وتغيرّت المعادلات الدستورية، بشكل خاص، يبقى الواقع الديموغرافي والقومي هو ذاته. فلبنان ليس دولة إسلامية، يحتوي على أقلية مسيحية، وليس دولة مسيحية تحتوي على مجموعة إسلامية. وليكن واضحا ان أية محاولة لفرض هيمنة فريق على آخر، او إعادة صياغة هيكلية البلاد على غير أساس التعددية، إنما ستؤدي الى انهيار كامل للمعادلة

التعايشية برمتها وتعيدنا الى العام ١٩٢٠. فللجمهورية اللبنانية شروط في الاستمرار. وإذا ما تم تعطيل هذه الشروط، فالجمهورية تصبح في خطر.

إن نجاح لبنان الاقتصادي والمالي ما بين ١٩٤٣ و١٩٧٥ وازدهار قطاعاته الحيوية المختلفة قد قام على سواعد كل اللبنانيين، ولا سيما الطبقة الوسطى النشيطة. والجميع يعرف تماما ان مشاركة الموارنة والمسيحيين في تحويل لبنان الى سويسرا الشرق وتحويل بيروت الى باريس المنطقة كانت أكثر من اساسية، ان لم تكن حيّوية والطبقة العليا الإسلامية تعرف أكثر من غيرها سرّ نجاح البلاد الاقتصادية. وعلماء الاقتصاد قد أقرّوا بان مؤسسات لبنان المدنية والاقتصادية، بما لديها من علاقات وامتدادات في العالم عامة والغرب خاصة، هي التي جعلت من لبنان واحة في العالم العربي حتى بداية الحرب التدميرية على لبنان في ١٩٧٥. إن تجذر الموارنة المسيحيين في جبل لبنان ومحيطه، وامتدادهم عبر الاغتراب الى العواصم الاقتصادية العالمية، وعمق الثقافة والتربية في صفوفهم، هم عوامل النجاح التاريخي لاقتصاد لبنان الدولة. وعلى الرغم من الحرب على لبنان، فقد حافظ المسيحيون على حد أدنى من قدرات البلاد الاقتصادية. ولم تكن الاحتلالات، ولا سيما الاحتلال السوري، الا اسبابا رئيسية في تدمير بنية الاقتصاد القومي. ولا يخفى على احد، أن سقوط الوجود السياسي المسيحي المتوازن، منذ بداية التسعينات، قد أدى الى اضعاف الاقتصاد القومي. ولم يعد خافيا على أحد، انه بمقدار ما يخرج مسيحيون من لبنان، بمقدار ما يستضعف اقتصاده.

إن اخراج المسيحيين من الدورة السياسية، قد أخرج لبنان من الدورة الاقتصادية. ولم تنفع محاولات الرئيس الحريري ومن معه من سد الفراغ الاقتصادي. فالسيد الحريري متمول كبير، ولكنه لا يجسد قوّة إقتصادية. بمقدرته ان يبني ناطحات سحاب في قلب العاصمة، ولكنه غير قادر على إعادة الدم الاقتصادي الى قلب الوطن. كم هنا، فان تحميل الموارنة والمسيحيين مسؤولية عدم نجاح الاقتصاد الوطني ليس الا تهربا أعمى من الحقيقة. إن ضرب الوجود المسيحي أدى الى ضرب الاقتصاد. ولن يقوم أي اقتصاد قومي الا مع تحرير البلاد من الاحتلال السوري واستعادة الصيغة التعددية المتوازنة. أما إذا ما تمادى المتمادون بدفع المسيحيين خارج المعادلة، فإنما الكارثة سوف تقع على رؤوس الجميع.

هذا، ويعلن الاتحاد الماروني العالمي بأنه سيرفع مذكرة الى الامم المتحدة بهذا الخصوص، بمناسبة انعقاد مؤتمر جامعة الدول العربية في بيروت. وسيتوجه وفد من الاتحاد الى نيويورك لأجراء محادثات مع المؤسسة الدولية.